WOMEN'S INTERNATIONAL LEAGUE FOR
PEACE & FREEDOM

حلب تُودِّع الإنسانية

إذا كنتم ناشطين على تويتر أو فيسبوك وتتابعون الأخبار العالمية، فلن يكون هذا أول نصٍّ تقرأونه عما يدور حاليًا في حلب. أما إذا كان الأول، فامسكوا أعصابكم استعداداً للأسوأ قبل متابعة القراءة.

تُعتبر مدينة حلب الواقعة شمالي سوريا ساحة حربٍ رئيسية في النزاع الدائر بين الفصائل المتصارعة في سوريا طوال السنوات الأربع المنصرمة. ولكن المستجدات الأخيرة منذ تموز/يوليو 2016 شكلت سلسلةً متتالية من المنعطفات الخطيرة في التاريخ الحديث للمدينة، ما أسفر عن دمار مفجع هذا الأسبوع. فمنذ أن نفّذ الديكتاتور السوري وحلفائه الأجانب، ومنهم روسيا وإيران، حصارًا محكمًا على الجزء الشرقي من المدينة في أيلول/سبتمبر الفائت وحلب تشهد أسوأ قصفٍ جوي عشوائي لا هوادة فيه منذ أن تحولت الثورة السلمية إلى صراعٍ دموي.

لقد عرضت مصادر محلية وتقارير دولية نموذجًا ممنهجًا لهجمات بالأسلحة المتفجرة يشنها النظام السوري وحلفاؤه وتستهدف على وجه التحديد المنشآت الطبية والمدارس، ما جعل حصيلة القتلى المدنيين مرتفعةً للغاية. لقد أدى استخدام الأسلحة المتفجرة في حلب، ومنها العبوات الناسفة كالبراميل المتفجرة فضلًا عن أسلحة محظورة كالأسلحة الكيميائية والذخائر العنقودية والأسلحة الحارقة، إلى القضاء على البنية التحتية المدنية وخلق أزمةً إنسانية. وبما أن أكثر من ربع مليون مدنيٍ باتوا عالقين في حصارٍ يفرضه النظام منذ تموز/يوليو 2016، فقد نفذت المواد الأساسية من طعامٍ ووقود ودواء. واستُخدم الحرمان من هذه المتطلبات الأساسية كسلاحٍ في الحرب، ما أرغم المدنيين على اللجوء إلى السوق السوداء لشراء الضروريات.

منعطفٌ حرج آخر

تشكل أحداث هذا الأسبوع نقطة تحولٍ أخرى بالنسبة لحلب. فقد أفادت مصادر إعلامية محلية غير رسمية عن تنفيذ إعدامات جماعية بحق المدنيين في شوارع حلب، بما فيها إحراق بضعة نساء. وكشفت الأمم المتحدة بأن القوات المؤيدة للحكومة السورية تدخل المنازل في حلب الشرقية وتقتل من بداخلها. كما أشارت إلى امتلاكها "أدلة موثّقة عن تنفيذ إعدامات فورية بحق 82 مدنيًا في أربعة أحياء". وذكرت تقارير عن إجبار "الذكور في سن التجنيد" على الالتحاق قسرًا بالجيش السوري، وهو ممارسة شائعة بيد أنه شكلٌ من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي غالبًا ما يتم التغاضي عنه. وقد وصف الناطق الرسمي باسم حقوق الإنسان في الأمم المتحدة الوضع بأنه "انهيارٌ كامل للإنسانية".

وعلى الرغم من كثرة التقارير والمصادر غير المؤكدة، يُرجح أن يكون الحديث ارتكاب عمليات إعدامٍ وثأر من خلال الاغتصاب والاعتقال والاحتجاز والإخفاء القسري والتعذيب والقتل حديثًا صحيحًا بالنظر إلى تاريخ نظام الأسد في انتهاك حقوق المدنيين وأسرى الحرب.

لا زالت النساء تتضررن بشكل مجحف في حلب

مجددًا، فإن النساء هن الأكثر معاناةً ويواجهن خطرًا كبيرًا. ووفقا لمصادر محلية غير مؤكدة حتى الآن، قام عدد من النساء بالإنتحار خوفًا من التعرض للاغتصاب والإعتداء الجنسي من قبل

القوات الموالية للنظام. وفي ظل الندرة الشديدة في الطعام، تواجه الحوامل والمرضعات عواقب صحية تهدد حياتهن. وبعضهن يُجوَّع حتى الموت. وفيما غدت نساءٌ كثيرات المعيلات الوحيدات لأسرهن، تُصعِّب ندرة الطعام والدواء مهمة تأمين الاحتياجات الأساسية لعائلاتهن. وهن مجباراتٌ أيضًا على اتخاذ إجراءاتٍ غير صحية أثناء الطمث بسبب عدم وجود فوطٍ صحية أو مياه نظيفة، ما يتسبب في مضاعفاتٍ صحية والتهاباتٍ خطيرة.

فشل المجتمع الدولي

لا يسع المرء إلا أن يطرح السؤال التالي: أين المجتمع الدولي من كل المستجدات الأخيرة؟ والجواب واضح. المجتمع الدولي موجود طوال الوقت: فالمنظمات الإنسانية لا حول لها ولا قوة في مواجهة تعنت الدولة، وزعماء العالم يحدقون بوقاحةٍ شهودًا على فظائع متفاقمة تتحول إلى جرائم حربٍ وجرائم ضد الإنسانية، ولكنهم جميعًا منشغلون بصياغة تصريحات الإدانة والتعبير عن القلق.

لم تنشأ الأزمة في حلب فجأة هذا الأسبوع. إنها أزمةٌ طال أمدها وتمثل فشلًا جماعيًا وانعدامًا للفعل من جانب المجتمع الدولي. فقادة العالم لم يقوموا بشيءٍ يُذكر، إن فعلوا، لوضع حدٍّ لذبح المدنيين السوريين وتهجيرهم. ومعظمهم أسهم في استفحال الأزمة إما بدعم مجرمي الحرب أو بزيادة مساهمته في نقل السلاح إلى سوريا.

وهذه الأزمة ليست سوى صورة مصغرة عن سبل صياغة قوى العالم لديناميات النظام المعاصر متعدد الأطراف: اعتماد القوى الكبرى العسكرية ديبلوماسية غير أخلاقية ولاإنسانية تتساهل مع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بغية جني مكاسب الحرب وأعمال العنف، أو تحقيق "هدفٍ" جيواستراتيجي أو عسكري ما. ولن تكون حلب الضحية الوحيدة لهذا المسار السياسي، مثلما لم تكن سربرنيتشا في عام 1995 وحماة في عام 1982 آخر مدينتين يسحقهما عنف الدول واللامبالاة الدولية. ومع عدم معاقبة مجرمي الحرب على جرائمهم التي ارتكبوها ضد الإنسانية، يبقى الأمل بتحقيق العدالة والمساءلة وتعويض الضحايا ضئيلًا.

لا بد من إعادة صياغة استراتيجيات الحركة النسوية

ترى رابطة النساء الدولية للسلام والحرية، وبقوةٍ، أن المجتمع الدولي أحوج ما يكون إلى مراجعة منهجيته في محاربة الإفلات من العقاب على الانتهاكات الخطيرة لحقوق المدنيين في سوريا. ونحن نهيب بمنظمات حقوق الإنسان الدولية والأنظمة متعددة الأطراف القيام بما هو أكثر من مجرد التنديد ورفع التقارير، والمبادرة إلى اتخاذ تدابير فعالةٍ ومستدامة تنقذ أرواح ملايين المدنيين السوريين. لدى الأمم المتحدة خطة إخلاءٍ لحلب، وينبغي على المجتمع الدولي المساعدة في تأمين ممرٍ آمن للناس العالقين في المدينة.

وترى الرابطة أيضًا بأن الحركة النسوية السلمية مطالبة باستجماع قواها ووضع استراتيجياتٍ تغير تلك الوقائع البشعة. يجب ألا نكون مجرد مراقبين سلبيين يتفرجون على العالم وهو يحترق. إننا نعرف أنه كانت هناك طرقٌ لتفادي هذا الصراع من خلال التعاون والمصالحة وبناء السِلم ونزع السلاح والحد من التسلح. وها نحن الآن نواجه الدمار الشامل لمدينةٍ عريقة، وانتهاكاتٍ جسيمة لحقوق الإنسان، وكارثةً إنسانية بأبعادٍ غير مسبوقة. ولا يمكننا الاستمرار بالقول "كفى"، بل علينا العمل فورًا لضمان وقف ما يجري.